

الجريدة الرسمية المصرية

جريدة رسمية للحكومة المصرية

أصدرت الجمعة الأخيرة لجميع التعلقات المختصة بالاشتراكات ونشر الاعلانات القانونية

(العدد ١١٦) يوم الخميس ٣ ربيع الثاني سنة ١٣٣٨ - ٢٥ ديسمبر سنة ١٩١٩ (السنة التسعون)

إرادات سلطانية - قوانين - مراسيم عالية - قرارات

ملخص	قرار بانتداب حفرة ناضى محكمة الدلتا
تراوي مخصوص وجوع الطلبة والتلاميذ الى مدارسهم	الجزئية لنظر قضايا الاحالة الخاصة بمديرية البحيرة -
مرسوم ببيع ملكية قطع ارض بناسية الدير مركز اسنا بمديرية قنا لازمة لمصلحة سكة حديد الحكومة المصرية لتوسيع سكة درية المطاعة .	قرار باستنابات ضد الطاعون البقري بمركز محطة الكبرى بمديرية الغربية .
ذكرة مفروضة من اللجنة المالية الى مجلس الوزراء .	بلاغ بشأن تطبيق المواشي تلقحها مزدوجا .
	امر ببيع توريد السكر لقطر المصري الا برخصة .
	اعلان بشأن بيع دقيق الحكومة بالقطاعى بمدينة القاهرة .

رياسة مجلس الوزراء

فضل صاحب العظة السلطانية فأنم بشأن النيل من الطبقة الثانية على جناب السجودى ايار القنصل الجنرال الذى كان متوليا لأعمال الوكالة السياسية الفرنسية بمصر .

مجلس الوزراء

قرار بخصوص وجوع الطلبة والتلاميذ الى مدارسهم

أقر مجلس الوزراء بجلسته المنعقدة في يوم الأربعاء ٢ ربيع الثاني سنة ١٣٣٨ (٢٤ ديسمبر سنة ١٩١٩) ما يأتي :

- (١) على جميع طلبة المدارس العالية ، وتلاميذ المدارس الأميرية والمدارس الخاصة لتفتيش الحكومة ، أن يحضروا الى مدارسهم في التواريخ التي ستحدد بقرار وزارى من المصالح التابعة لها تلك المدارس ، والتي سيعلن عنها في الجريدة الرسمية وستعلق في جميع المدارس .
- (٢) وكل طالب أو تلميذ يخلف عن إطاعة هذا الأمر وينتخب عن مدرسته دون أن يقدم عذرا مقبولا ، أو لا يحصل على شهادة موافق عليها من ناظر المدرسة التي هو متبذ بها الآن تمت حسمها بملوكه وتقام مواظبه على تلقى دروسه ، يحرم الدخول في جميع الامتحانات التي تقف في خلال سنة ١٩٢٠ . والبلبة أو التلاميذ الذين توفع عليهم هذه العقوبة يعتبرون أنهم رسوا في امتحاناتهم وتبقى عليهم القواعد المعتادة الخاصة بجزاؤ السن والإعادة .
- (٣) ولا تعتبر الشهادة الطلبة التي يقدمها الطالب أو التلميذ المتخيب سببا ببرد غايه إلا اذا تسلمها مدرسته في خلال يومين من تقيبه لأول مرة ، واعتدها .
- (٤) على الوزارات تنفيذ هذه الأحكام كل منها فيما يخص المدارس التابعة لها .

رئيس مجلس الوزراء
يوسف وهبه

مرسوم

ببيع ملكية قطع ارض بناحية الدير مركز اسنا بمديرية قنا لازمة لمصلحة سكة حديد الحكومة المصرية لتوسيع سكة درية المطاعة

أقر المجلس مصر

بإذن الاطلاع على قانون بيع الملكية للتممة الصومية الصادر أصددها في ٢٤ ديسمبر سنة ١٩٠٦
الآخر في ٢٤ أبريل سنة ١٩٠٧
وغيره على ما عرضه علينا وزير المواصلات وموافقة رأى مجلس الوزراء :

مادة ١ - يعتبر من المنافع العامة توسيع سكة درية المطاعة .
٣ - تنزع بالطرق العادية وبحسب القواعد المثبتة ملكية الأرض اللازمة لمصلحة سكة حديد الحكومة المصرية لتوسيع سكة درية المطاعة ومساحتها أربعة قراريط وثلاثة أسهم بملوكه للأعلى بناحية الدير مركز اسنا بمديرية قنا وهي المينة باللون الأصفر على الرسمين الموضوعين لذلك ورادة بالكشوف المثبتة بمرسومنا هذا .

٣ - على وزيرى المالية والمواصلات تنفيذ مرسومنا هذا كل منها فيما يخص صدرى على عايدى في ٤ ربيع الأول سنة ١٣٣٨ (٢٧ نوفمبر سنة ١٩١٩)

فؤاد

بأمر الحضرة السلطانية
رئيس مجلس الوزراء ووزير المالية
يوسف وهبه

وزير المواصلات
أحمد زيور

كشفت مرقه عن في الفقرة الأولى من المادة الثانية من قانون بيع الملكية ببيان الأرض التي تنزح ملكيتها لأجل توسيع سكة درية المطاعة

رقم الأرض	مساحة وسداد الملك	مسفة الملك	أسم صاحب التكليف أو واضع اليد بحسب الكشف الثاني
١	٧ أسهم أى ٥٢٤ متر مربعاً - الحد البحرى ملك السكة الحديدية وطوله ٩٠٠ متر وأمتار القليل ورتة طه على عهد وضع يد عائشة بنت علي نجار وطوله ٩٠٠ متر والشرق باق أطيان جبريل عبد الجليل حاد وطوله ٦١٤٠ متر والشرق	ضمن نمره ذلك الزمام أرض زراعية خرابى بيده الدير بمركز اسنا بمديرية قنا بمحوض أبو جابر نمره ٥	جبريل عبد الجليل حاد .
٢	٣ قراريط و ١٤٤ سببا أى ٦٢٤٣٥ متر مربعاً - الحد البحرى جبريل عبد الجليل حاد وطوله ٩٠٠ متر والشرق باق علي عبد الرسيم وأخوته وطوله ١٢٥٠ متر والشرق باق أطيان ورتة طه على عهد وطوله ٥٣٩٠ متر والشرق ملك السكة الحديدية وطوله ٥٦٨٠ متر	ضمن نمره ذلك الزمام	ورقة طه على عهد وضع يد عائشة بنت علي نجار .
٣	٩ أسهم أى ٤٢٤٤ متر مربعاً - الحد البحرى ورتة طه على عهد وضع يد عائشة بنت علي نجار وطوله ١٢٥٠ متر والشرق باق أطيان على عهد علي عبد الرسيم وأخوته وطوله ٣٩٠ متر والشرق ملك السكة الحديدية وطوله ٢٥٨٠ متر	» »	محمد علي عبد الرسيم وأخوته وضع يد محمد علي عبد الرسيم وأبراهيم علي عبد الرسيم

مساحة القطع المقصود بيع ملكيتها المنافع العمومية لزوم توسيع سكة درية المطاعة بانته بالضبط
٤ قراريط و ٣ أسهم أى ٧١٩٢٣ متر كالمين بماليه
مكتب المالية
مهندسين السكة الحديدية
طبقاً لأعمال اللجنة الادارية
(امضاء)
(امضاء)
تحريراً في أول أكتوبر سنة ١٩١٩